

## بابُ زكاة الفطر

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَضْلٌ عَنْ قُوْتِهِ، وَقُوْتِ عِيَالِهِ، وَمَا يَحْتَاجُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ، مَا يَخْرُجُهُ.

### الهداية

## باب زكاة الفطر

وهو اسمُ مصدرٍ من أَفْطَرَ الصائِمُ إِفْطَاراً. والمرادُ بها: الصدقةُ عن البَدَنِ. وإضافتها إلى الفطر من إضافة الشيء إلى سببه.

(تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) من أهلِ البوادي وغيرهم، وتَجِبُ في مالِ يَتِيمٍ؛ لقول ابنِ عمر: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ<sup>(١)</sup>، أو صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ<sup>(٢)</sup> بِهَا أَنْ تُؤْتَى<sup>(٣)</sup> قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» متفقٌ عليه، ولفظه للبخاري<sup>(٤)</sup>.

(فَضْلٌ عَنْ قُوْتِهِ، وَقُوْتِ عِيَالِهِ، وَمَا يَحْتَاجُهُ) لنفسه، أو لمنْ تَلَزَمَهُ مَوْئِنَتُهُ، مِنْ مَسْكِنٍ، وَعَبْدٍ، وَدَابَّةٍ، وَثِيَابٍ بِذَلَّةٍ<sup>(٥)</sup>، ونحو ذلك (يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ).

وقوله: (مَا يَخْرُجُهُ) فاعل: «فَضْلٌ»، أي: زَادَ عَلَى مَا ذَكَرَ مَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ، وَهُوَ صَاعٌ - كَمَا سَيَأْتِي - عَنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ. وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ أَنْ يَكُونَ فَاضِلاً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا؛ لقوله ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُهُ»<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>

(١) في النسخ: «بر»، والمثبت من المصادر.

(٢) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: وأمر... إلخ. هو محمولٌ على الندب. انتهى. تقرير المؤلف».

(٣) في «صحيح» البخاري (١٥٠٣): «تؤدَّى»، وورد لفظ: «تؤتى» عند ابن زنجويه في «الأموال» (٢٣٩٦)، والبيهقي ١٧٤/٤-١٧٥.

(٤) «صحيح» البخاري (١٥٠٣)، و«صحيح» مسلم (٩٨٤)، وهو عند أحمد (٥٣٣٩).

(٥) البذلة: مثال سِدْرَةٍ، ما يمتن من الثياب في الخدمة، والفتح لغة. «المصباح المنير» (بذل).

(٦) في (ج) و(م): «تعول».

(٧) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٨٤/٢: لم أره هكذا، بل في الصحيحين [البخاري (٥٣٥٥)، ومسلم (١٠٣٤)] من حديث أبي هريرة ؓ: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليدُ العليا خيرٌ من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول»، ولمسلم [برقم (٩٩٧)] عن جابر في قصة المدبّر في بعض الطرق: «أبدأ بنفسك فتصدّق عليها، فإن فضل شيء، فلاهلك». اهـ.

ولا يَمْنَعُهَا دَيْنٌ إِلَّا مَعَ طَلَبٍ. فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ يَمُونُهُ حَتَّى مِنْ تَبْرَعُ بِمُؤُونَتِهِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ لَجْمِيعِهِمْ، بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَزَوْجَتِهِ، فَرَقِيقَهُ، فَأُمَّهُ، فَأَبِيهِ، .....

ولا يُعْتَبَرُ لَوْجُوبِهَا مِلْكُ نَصَابٍ.

وإن فَضَّلَ بَعْضُ صَاعٍ، أَخْرَجَهُ.

(ولا يَمْنَعُ) وَجوبَ (سها دَيْنٌ) لَأَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً فِي الْمَالِ (إِلَّا مَعَ طَلَبٍ) الدَّيْنِ، فَيُقَدِّمُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ أَهْمٌ.

(فَيُخْرِجُ) زَكَاةَ الْفِطْرِ (عَنْ نَفْسِهِ) لَمَّا تَقَدَّمَ (وَعَمَّنْ) أَي: عَنْ مُسْلِمٍ (يَمُونُهُ) أَي: يَقُومُ بِمُؤُونَتِهِ، أَي: نَفَقَتِهِ، مِنْ زَوْجَةٍ، وَقَرِيبٍ، وَخَادِمٍ زَوْجَةٍ، إِنْ لَزِمَتْهُ مُؤُونَتُهُ، وَزَوْجَةٍ عِبْدِهِ، وَقَرِيبِهِ الَّذِي يَلْزِمُهُ إِعْفَافُهُ؛ لِعَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَدُّوا الْفِطْرَةَ عَمَّنْ تَمُونُونَ»<sup>(١)</sup> فَتَلْزِمُهُ عَنْ كُلِّ مَنْ يَمُونُهُ (حَتَّى) فِطْرَةً (مَنْ) أَي: شَخْصٍ (تَبْرَعُ بِمُؤُونَتِهِ) جَمِيعَ (رَمَضَانَ) فَتَلْزِمُ الْمُتَبَرِّعَ؛ لِعَمُومِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَبْرَعُ بِهَا بَعْضَ الشَّهْرِ. وَلَا تَلْزِمُهُ فِطْرَةَ كَافِرٍ يَمُونُهُ، وَلَوْ عَبْدًا، وَلَا أَجِيرٍ وَظَنِّرٍ اسْتَأْجَرَهُمَا بِطَعَامِهِمَا، وَلَا مِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، كَلْقِيطٍ.

(فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ) مُخْرِجُ فِطْرَةٍ (لِجَمِيعِهِمْ) أَي: لِجَمِيعِ مَنْ تَلْزِمُهُ فِطْرَتُهُ (بَدَأَ بِنَفْسِهِ) لِأَنَّ نَفَقَةَ نَفْسِهِ مَقْدَمَةٌ، فَكَذَا فِطْرَتُهَا (فَزَوْجَتَهُ) لَوْجُوبِ نَفَقَتِهَا مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>، وَلِتَأْكُودِهَا؛ لِأَنَّهَا مَعَاوِضَةٌ (فَرَقِيقَهُ) لَوْجُوبِ نَفَقَتِهِ مَعَ الْإِعْسَارِ، وَلَوْ مَرْهُونًا، أَوْ مَغْصُوبًا، أَوْ غَائِبًا، أَوْ لِتِجَارَةٍ، (فَأُمَّهُ) لِتَقْدِيمِهَا فِي الْبِرِّ (فَأَبِيهِ) لِحَدِيثِ: مَنْ أَبْرَأَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٠٧٨)، وَابِيهَيْ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٤/١٦١ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُمَا. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: رَفَعَهُ الْقَاسِمُ، وَبَقِيٌّ، وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ. وَقَالَ الْبِيهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/١٧٢، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٠٧٩) عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَوْقُوفًا.

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَّهُ: «قَوْلُهُ: مُطْلَقًا. أَي: حَالُ الْإِعْسَارِ وَالْإِيْسَارِ. انْتَهَى. تَقْرِيرٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩٧)، وَأَحْمَدُ (٢٠٠٢٨) وَ(٢٠٠٤٨) عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْبَابِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٩٧١)، وَمُسْلِمٍ (٢٥٤٨)، وَأَحْمَدُ (٨٣٤٤) وَ(٩٢١٨).

فولده، فأقرب في ميراث، وعبدٌ بين شركاء عليهم صاعٌ.  
وتستحبُّ عن جنين، ولا تجبُ لزوجةٍ ناشزٍ.  
ومن لزم غيره فطرته، فأخرج عن نفسه، أجزاً.

(فولده) لوجوب نفقته في الجملة (فأقرب في ميراث) لأنه أولى من غيره، فإن استوى  
اثنان فأكثر، ولم يفضل إلا صاع، أقرع.

(وعبدٌ بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه، كنفقته. وكذا من وجبت فطرته  
على اثنين فأكثر، يُوزع الصاع بينهم بحسب النفقة<sup>(١)</sup>.

(وتستحبُّ) فطرة (عن جنين) لفعل عثمان رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>. ولا تجبُ عنه، كما لا تجبُ  
الزكاة في أجنة السوائم.

(ولا تجبُ) فطرة (لزوجة ناشزٍ) لأنه لا تجبُ نفقتها، وكذا من لم تجبُ نفقتها  
لصغيرٍ ونحوه؛ لأنها كأجنبيّة، ولو حاملاً. ولا لأمّة<sup>(٣)</sup> تسلمها ليلاً فقط، وتجبُ على  
سيدها.

(ومن لزم غيره) بالنصب على المفعوليّة<sup>(٤)</sup>، وقوله: (فطرته) فاعل، كزوجةٍ  
وقريبٍ مُغسِرٍ (فأخرج عن نفسه) بلا إذنٍ من تلزمه (أجزاً) لأنه المخاطبُ بها ابتداءً،  
والغيرُ مُتحمّلٌ، ومن أخرج عمّن لا تلزمه فطرته بإذنه، أجزاً، وإلا، فلا.

(١) جاء في هامش (س) ما نصّه: «قوله: بحسب النفقة. هي توزع على قدر الميراث كما يأتي، فكذا  
الفطرة. انتهى تقرير».

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٢١٩/٣ عن حميد أن عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحبل.  
وأخرج حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢٣٧٤) عن أبي قلابة قال: قال عثمان في صدقة رمضان: عن  
الصغير والكبير، الحر والعبد، الذكر والأنثى، حتى ذكر الحمل... الخير.

(٣) جاء في هامش (س) ما نصّه: «قوله: ولا لأمّة. أي: ولا لزوجة إذا كانت أمة تأتيه ليلاً... إلخ. انتهى  
تقرير المؤلف».

(٤) في (م): «المفعول به».

العمدة وتجبُ بغروبِ شمسِ ليلةِ الفطر، فمنُ أسلمَ، أو ملكَ عبداً، أو زوجةً، أو وُلد له بعده، لم تلزُمهُ فطرته، وقبله، تلزم.

وتجوزُ قبلَ العيدِ بيومينِ فقط، ويومَ العيدِ قبلَ الصَّلَاةِ أفضلُ، وتكره في باقيه، ويأثم مؤخرها عنه، .....

الهداية (وتجبُ) فِطْرَةٌ (بغروبِ شمسِ ليلةِ) عيد (الفطر) لإضافتها إلى الفِطْرِ، والإضافةُ تقتضي الاختصاصَ والسببية.

وأوَّلُ زمنٍ يُقصدُ فيه الفِطْرُ من جميعِ رمضان مغيبُ الشمسِ من ليلةِ الفطر.

(فمنُ أسلمَ) بعد الغروب (أو ملكَ عبداً) بعده (أو) تزوجَ (زوجةً) ودخل بها بعد الغروب (أو وُلد) بالبناء للمفعول (له) ولدٌ (بعده) أي: بعد الغروب (لم تلزمهُ فِطْرته) في جميع ذلك؛ لعدم وجود سبب الوجوب. (و) إن وُجدت هذه الأشياءُ (قبله) أي: قبل الغروب (تلزمُ) الفِطْرَةَ لمن ذُكر؛ لوجود السبب.

(وتجوزُ) فِطْرَةٌ، أي: يجوزُ إخراجها مُعجَّلةً (قبلَ العيدِ بيومينِ فقط) لما روى البخاريُّ بإسناده عن ابنِ (١) عمر: فرَضَ رسولُ الله ﷺ صدقةَ الفطر من رمضان، وقال في آخره: وكانوا يُعْطون قبلَ الفِطْرِ بيومٍ أو يومينِ (٢).

وعُلم من قوله: «فقط» أنَّها لا تُجزى قبلهما؛ لقوله ﷺ: «أغنوهم عن الطلبِ في هذا اليوم» (٣). ومتى قدَّمها بالزمن الكثير، قات الإغناء المذكور.

(و) إخراجها (يومَ العيدِ قبل) مُضيهِ إلى (الصَّلَاةِ أفضلُ) لحديثِ ابنِ عمر السابق أوَّلَ الباب (٤) (وتكره في باقيه) أي: باقي يوم العيد بعد الصَّلَاة (ويأثم مؤخرها عنه) أي: عن يوم العيد؛ لمخالفته أمره ﷺ بقوله: «أغنوهم في هذا اليوم» رواه الدارقطني.

(١) ليست في الأصل (س) و(ز) و(م).

(٢) «صحيح» البخاري (١٥١١).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢١٣٣)، والبيهقي ١٧٥/٤، وأفضة: «الطلب» لم ترد عند الدارقطني، ووردت عند البيهقي بلفظ: «طواف». وفي إسناده: أبو معشر، قال عنه ابن حزم في «المحلى» ١٢١/٦: وأبو معشر المدني هذا: نجيب، مطرح، يُحدِّث بالموضوعات عن نافع وغيره.

(٤) ص ٢٨٧.

والواجبُ صاعٌ بُرٌّ، أو شعيرٌ، أو تمرٌ، أو زبيبٌ، أو أقيطٌ، فإنْ  
عَدِمَتْ، أجزأ ما يُقتاتُ من حبِّ وثمرٍ، لا خبزٌ ولا معيبٌ، ولا القيمةُ.

(ويقضي) بها مؤخرها بعد يوم العيد؛ لبقائها في ذمتِهِ.

(والواجبُ) في الفِطْرَةِ عن كلِّ شخصٍ (صاعٌ) أربعةُ أمداد، وتقدّم في الغُسلِ<sup>(١)</sup>،  
من (بُرٌّ أو شعيرٌ) أو دقيقهما أو سويقهما (أو) صاعٌ من (تمرٍ، أو زبيبٍ، أو أقيطٍ)  
يُعملُ من اللَّبنِ المخيضِ؛ لقول أبي سعيد الخُدري: «كُنَّا نخرِجُ زكاةَ الفِطْرِ إِذْ كَانَ  
فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً  
مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِيطٍ» متفقٌ عليه<sup>(٢)</sup>.

والأفضلُ تمرٌ، فزبيبٌ، فبُرٌّ، فأنفعُ<sup>(٣)</sup>، فشعيرٌ، فدقيقهما، فسويقهما، فأقيطٌ (فإنْ  
عُدِمَتْ) الخمسةُ المذكورةُ (أجزأ ما يُقتاتُ من حبِّ وثمرٍ<sup>(٤)</sup>) كذرةً، ودُخْنٍ، وأرزٍ،  
وعدسٍ، وتينٍ يابسٍ.

و(ولا) يُجزئُ (خبزٌ) لخروجه عن الكيل والادُّخار (ولا) يُجزئُ (معيبٌ)  
كَمَسُوسٍ، ومبلولٍ، وقديمٍ تغيَّرَ طعمُهُ، وكذا مختلطٌ بكثيرٍ ممَّا لا يُجزئُ، فإنْ قلَّ،  
زادَ بقدر ما يكون المصْفَى صاعاً. وكان ابنُ سيرين يُحبُّ أن ينقَى الطعامُ. قال أحمد:  
وهو أحبُّ إليَّ<sup>(٥)</sup>.

(ولا) يُجزئُ إخراجُ (القيمة) كالزكاة.

(١) ١٤٣/١.

(٢) «صحيح» البخاري (١٥٠٨)، و«صحيح» مسلم (٩٨٥).

(٣) أي: في اقتياتٍ ودفع حاجة فقير. «شرح منتهى الإرادات» ٢/٢٩٠.

(٤) في (ز) و(م): «وتمر».

(٥) «مسائل صالح» ٣/١٧ (١٢٣٥).

ويجوزُ إعطاءُ واحدٍ، ما على جماعةٍ، كعكسه.

(ويجوزُ إعطاءُ واحدٍ) من أهل الرِّكَاةِ (ما) أي: فِظْرَةٌ واجِبَةٌ (على جماعةٍ، كعكسه) بأن يُعْطَى الجماعةُ ما على واحدٍ، والأفضلُ أن لا ينقُصَ مُعْطَى عن مُدِّ بُرٍّ، أو نصفِ صاعٍ من غيره. وإذا دَفَعَهَا إلى مستحقِّها، فأخْرَجَهَا آخِذُهَا إلى دافعها، جَازًا، ما لم يَكُنْ حِيلَةً.